http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1521) السنة السادسة - الاحد (31) ايار 2009

بعد أسابيع من عمله

برلمانيون: اختيار السامرائي رئيسا عادت العافية لمجلس النواب

بغداد/المدى

أوضح سياسيون من مرجعيات مختلفة بان البرلمان اصبح اكثر تنظيما بإدارة الجلسات وتفعيلها في ظل الرئاسة الجيدة مؤكدين بان رئيس المجلس الجديد اياد السامرائي استطاع بمهنية وحيادية النهوض بواقع المجلس وتفعيل دوره الرقابي والتشريعي، وفي هذا الاتجاه اكد نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي للمدى ان عمل البرلمان خلال الشهرين الماضيين بدأ باستعادة حيويته ومؤسساته، موضحا بانه بدأ يرعى اصول عمل جلساته وممارسة دوره الرقابي والتشريعي بصورة سليمة.

ويرى نائب رئيس الجمهورية بانه لو كان هذا الاصلاح حدث قبل عامين لشهدنا تطورا كبيرا في جميع مؤسسات الدولة حسب قوله.

وفي معرض اجابته عن سؤالنا ماذا يستطيع ان يفعل الرئيس الجديد ولم تتبق غير شهور على نهاية تلك الرئاسة؟ اكد النائب حميد مجيد موسى للمدى بانه حتى لو تبقى شهر واحد، من الممكن ان يحقق الكثير اذا ما استطاع الرئيس الجديد ان يخلق بارادة مقدمات لبرلمان جديد افضل من السابق، وان يؤسس لاعراف واليات وتقاليد عمل جديدة، لان هذه المسألة غير منقطعة ونحن نتعامل مع بناء دولة ومستقبل شعب وعليه يجب ان نؤسس برلمانا حقيقيا ليكون مرتكزا لعمل برلماني جديد وجيد، لكن السؤال المهم هل بررنا كل ما يطمح الشعب له، نقولها بكل صراحة كلا، ليس لان اعضاء المجلس كلهم فاشلون وليس لأن المؤسسة غير ضرورية فهذا توجه خاطئ في النقد، وعلى الاعلام ان يركز على القضايا الرئيسية وليس الجزئية وانتقاد البرلمان يجب ان يكون في واجباته الاساسية لكي نستطيع تقويمه، ونضعه بالاتجاه الصحيح الذي يستطيع من خلاله اداء التزاماته امام الشعب، ويسهم بصورة جدية في بناء الدولة الديمقراطية الحديثة في العراق.

وبين النائب المستقل وائل عبد اللطيف ان الحكومة أبقت البرلمان ضعيفا خلال السنوات الثلاث الماضية. ولكن الآن ومع وصول السامرائي للسلطة، سيصبح البرلمان أقوى وسيحتل المكان الملائم له. وتعزيزا لدور البرلمان الجديد، فإن السامرائي حول المؤسسة من ساحة لما يبدو جدلا غير نهائي وخطبا تمتد لساعات إلى منتدى منظم يبدأ مع قرع الجرس في تمام العاشرة صباحا. فأثناء فترة رئاسة الرئيس السابق محمود المشهداني كانت تمتد المناقشات عادة لتفصيلات فرعية مما يدفع العديد من أعضاء البرلمان للبدء في محادثات جانبية أو الحديث في هواتفهم الجوالة أو قراءة الصحف. وتقول النائبة عن التحالف الكردستاني تانيا جيلي لقد أجرينا تحولا بمقدار ١٨٠ درجة، فيبدو أن رئيس البرلمان الجديد جاد في تفعيل دور البرلمان الرقابي فهو يحاول أن يقوي هيكله أمامهم.

الإعلام العراقي بين سياسة المؤسسات ومتطلبات الشارع

بغداد / المدى

تبدي المنظمات الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة قلقها من غياب قانون الحريات الصحفية في بلد عانى من مقتل ما يقرب من ثلاثمئة صحفي على مدى الاعوام القليلة الماضية.

ويقول ممثل الامين العام للامم المتحدة، ستيفان ديمستورا، لـ(بي بي سي) ان كثيرا من التحديات تواجه الصحفيين في العراق في ظل غياب قانون ينظم العمل الصحفي».

ويحث ديمستورا الحكومة العراقية على «الاسراع بتشريع ذلك القانون. في بلد يصنف عالميا بأنه من بين المناطق الاكثر خطورة على حياة الصحفيين وانتعشت مهنة الصحافة وزاد عدد العاملين فيها مقارنة بكل الفترات الماضية.في حين ان تفكيرالحكومة يصب في اقرار مشروع قانون مركز الاعلام الوطني.

قال مدير المركز الوطني علي هادي الموسوي ، ان موافقة مجلس الوزراء على اقتراح مشروع قانون المركز، سيتيح للاعلام الحكومي ان يكون اكثر اتساقا وتنظيما في ظل تعدد المؤسسات الاعلامية، نافيا في الوقت نفسه ان يكون المركز بديلا عن وزارة الاعلام المنحلة التي كانت تحتكر المنافذ الاعلامية.

وذكر الموسوي في تصريح اعلامي أن "الموافقة التي اعلنها مجلس الوزراء على مقترح مشروع قانون مركز الاعلام الوطني، سيساهم في تنظيم عمل المؤسسات الاعلامية الحكومية وتنسيق عملها بما يتيح للدولة العراقية ان تعبر عن وجهة نظرها بالشكل الصحيح، خصوصا وان تعدد هذه المؤسسات تسبب في ظهور حالات ارباك وربما تناقض في تصريحات عدد من الناطقين الرسميين ومسؤولي اعلام وزارات عدة".

وأعلن المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في وقت سابق أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على اقتراح مشروع قانون المركز الوطني للاعلام.

وتابع الموسوي قائلا: إن المركز حتى هذه اللحظة هو دائرة مرتبطة بالامانة العامة لمجلس الوزراء، وفي حال إقرار قانون المركز من قبل البرلمان سيكون المركز مؤسسة متكاملة تحوي على اربع مديريات عامة وتؤدي دورا تنسيقيا فاعلا على مستوى الاعلام الحكومي، معتبرا أن المركز "ليس كيانا اعلاميا مشابها لوزارة الاعلام المنحلة كما قد يختلط على بعضهم، إذ ان الوزارة كانت تحتكر الاعلام ومنافذه بالكامل، والمركز الوطني سيعنى فقط بجانب الاعلام الحكومي الذي يعد حقا من حقوق الحكومة.

وأضاف الموسوي أن كل الاحزاب والهيئات السياسية تمتلك وسائل الاعلام الخاصة بها من قنوات فضائية وصحف واذاعات، فيما تفتقد الحكومة الى هكذا منافذ مهمة ستكون ضرورية لتوحيد الخطاب الحكومي وتأمين ايصاله الى المتلقي بالطريقة المناسبة والفاعلة، مبينا أن كل الدول الديمقراطية التي ليس لها وزارات اعلام، حالها حال العراق، تمتلك منافذ اعلامية مشابهة سواء عن طريق هيئات أو مؤسسات، مهمتها تنسيق عمل دوائر اعلامية متعددة هي مجموع الدوائر الاعلامية المرتبطة بالدولة. يذكر ان العديد من الصحف والقنوات الفضائية المحلية شقت طريقها بعد العام ٢٠٠٣ لتحتل لها مكانا لدى المشاهد والقارئ العراقي في خضم تنافس غير مسبوق، في بلد كان الاعلام يخضع فيه لسيطرة الدولة المطلقة خلال فترة حكم النظام السابق.

اما الصحفيون العاملون في تلك المؤسسات فكانوا غالبا ما يتذمرون من ضيق فضاءات حرية التعبير التي تكون محكومة بسياسات المؤسسة الاعلامية وتوجهاتها.

ويرى علي رمضان وهو احد مراسلي الأخبار في فضائية الرشيد إنه غير قادر على صياغة التقارير التي يعدها بمساحة واسعة من الحرية، إذ أن «لكل قناة فضائية موقفا مسبقا ومحسوما سلفا بما يتلاءم مع السياسية الاعلامية التي تنتهجها».

ويقول علي: انا لا اخفي بان هناك حرية للاعلام لكنها حرية موجهة من قبل المؤسسات الاعلامية.

ويصنف المؤسسات الاعلامية الى نوعين الاول مؤسسات تابعة لاحزاب بعينها واخرى يقول انها مستقلة لكنها في حقيقة الامر مدعومة من جهات سياسية داخل وخارج البلاد.

ويصف الاتحاد الدولي للصحفيين الاعلام العراقي بانه خاضع لتاثيرات النخب السياسية بالرغم من وجود العديد من الصحف والقنوات الفضائية.ولدراسة سبل تطوير واقع الاعلام العراقي، عقد الاتحاد الدولي، مؤخرا، مؤتمرا في بغداد بالتعاون مع نقابة الصحفيين العراقيين.

وطرح الامين العام للاتحاد الدولي للصحفيين، ايدن وايت، الذي كان حاضرا في المؤتمر مقترحات عدة لتطوير اداء الاعلاميين العراقيين.

ومن بين ما تضمنته تلك المقترحات اقامة دورات فنية واخرى اخلاقية تنمي الحيادية ومصداقية التعامل مع الاحداث بعيدا عن التاثيرات السياسية والاجتماعية الاخرى.

ويقول وايت: ان تاثيرات النخب السياسية على طريقة اداء وسائل الاعلام تبعد عنها صفة الاحتراف.

ولا تنكر الحكومة العراقية «دور الصحافة الحرة في بناء عراق ديمقراطي»، لكن بعض مؤسساتها تصنف الإعلام العراقي الى نوعين: نوع مغرض يحرض على العنف والطائفية ويبث اغلبه من خارج البلاد، واخر يصفه بالاعلام الحر الذي يعمل وفق القانون.

وفي ظل غياب قانون ينظم العمل الصحفي في العراق دائما ما يكون الصحفيون عرضة للملاحقة القانونية وتقدم دعاوى قضائية ضدهم وفق قوانين سابقة.

فقد رفع رئيس الوزراء نوري المالكي مؤخرا دعوى قضائية ضد احد المواقع الالكترونية طالبه بدفع تعويض مالي يصل الى مليار دينار عراقي بدعوى نشر الموقع مقالا «تضمن عبارات قذف وتجريح واساءة» لرئيس الوزراء وبعد حملة تضامنية مع الموقع ومناشدة اعلامية تم سحب الشكوى.

كما نشرت صحيفة الجارديان البريطانية نبأ عن رفع جهاز الاستخبارات العراقي دعوى تشهير ضدها. وقالت الصحيفة: إن الدعوى تتعلق بتقرير لأحد مراسليها عن الجهاز يشير فيه الى العودة لأساليب شبيهة بما كان يجري إبان حكم النظام السابق.

ظاهرة تعيين الأقارب هل ستنشئ دولة عائلية؟

بغداد / وكالات

تعاني غالبية مؤسسات الدولة العراقية من تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي منذ سنوات عدة وخاصة بعد سقوط النظام السابق، وإحدى المسائل المرتبطة بالفساد هي ظاهرة تعيين أبناء وأقارب المسؤولين في الوزارات أو الدوائر المختلفة فغالبا ما يلاحظ أن ابن الوزير أو قريبه يشغل منصبا مهما في نفس الوزارة ووصل الأمر حتى إلى أعلى المستويات في السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ويبدو إن استجواب وزير التجارة العراقي عبد الفلاح السوداني من قبل البرلمان وما نتج عنه من حقائق حول تورط أشقاء الوزير في عمليات فساد اثار حفيظة المواطن العراقي فبدأ يطالب بضرورة الحد من هذه الظاهرة.

زعيم حزب الأمة العراقية النائب مثال الالوسي عزا قيام المسؤولين بتعيين أبنائهم وأقاربهم في مواقع حساسة دليل على وجود مخالفات قانونية يحاول المسؤول اخفاءها من خلال أقاربه.

وقال: إن استمرار تعيين المسؤولين أقاربهم في دوائر الدولة العراقية، سيؤدي إلى إيجاد دولة قائمة على أسس عائلية كما كان في فترة حكم رئيس النظام السابق .

وأوضح أن ظاهرة تعيين أقارب المسؤولين في مؤسسات الدولة بدأت تأخذ منحى خطيرا من شأنه أن يؤثر على عمل هذه المؤسسات وعلى قدرتها على تقديم الخدمات للمواطنين، مبينا أن هذه الظاهرة ستؤدي إلى خلق طبقة ستدافع عن بعض الأسر بعيداً عن المصلحة الوطنية للعراق.

وأضاف الآلوسي كما أنها دليل واضح على فساد المسؤول ومحاولته إيجاد أشخاص يأتمنون أسراره المتعلقة بالفساد الإداري أو المالي.

وتابع من الصعب محاسبة أقارب المسؤولين لأنهم لايمتلكون صفة رسمية في مؤسسات الدولة العراقية فضلا عن أن أي تحرك ضدهم سيؤدي إلى ردود عاطفية من قبل عوائلهم ضد هذه المؤسسات.

وحذر الالوسي من خطورة هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على عملية مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة العراقية.

فيما ذكرت لجنة النزاهة في البرلمان وعلى لسان رئيسها صباح الساعدي أنها تعمل للتحرك ضد ظاهرة تعيين الأقارب في الوزارات لأنها تندرج ضمن الفساد الإداري، مبينة أن معالجتها تحتاج إلى تثقيف المجتمع العراقي بخطورتها مؤكدا أن تعيين الأقارب هو احد أوجه الفساد الإداري مشيرا إلى أن لجنته ستعمل خلال الفترة المقبلة على فتح هذا الملف في مجلس النواب .

الساعدي قال: إن لجنتة تعمل حاليا على ملاحقة أهم قضايا الفساد في الوزارات والتي تمس حياة المواطن العراقي بشكل مباشر.موضحا أن حجم الفساد الموجود في المؤسسات الحكومية يجعل لجنة النزاهة تركز في الوقت الحالي على ملفات الفساد الإداري الكبرى والمتعلقة بعمل الوزراء ومن بينها قضية أقارب المسؤولين.

وأضاف أن لجنة النزاهة تعمل حاليا على جمع ما يلزم من أدلة بشان ظاهرة تعيين أقارب المسؤولين للتحرك ضدها وكشف المسؤولين المتورطين بهذه القضية.

واعتبر الساعدي أن التثقيف داخل المجتمع العراقي بشأن خطورة هذه الظاهرة يعد أمرا ضروريا للكشف عنها، مبينا أن "اللجنة تتحرك حاليا لكشف المسؤولين الذين استغلوا مناصبهم لإغراض شخصية بما فيها تعيين أقاربهم في الوظائف الحكومية.

بدوره قال القاضي رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة العامة: إن القانون الجديد للهيئة الذي يتم مناقشته حاليا في البرلمان ينص بشكل واضح على معاقبة المسؤولين الذين يقومون بتعيين أقاربهم في مؤسسات الدولة.

موضحا أن الدستور العراقي منع بشكل واضح المسؤول من تعيين أقاربه في مؤسسات الدولة على أساس عائلي، كما انه نص بشكل واضح على أن يكون التعيين في المؤسسات الحكومية على أسس الكفاءة.

في حين حذر المحلل السياسي عباس الشهابي من انتشار ظاهرة تعيين أقارب المسؤولين في الوزارات لأنها ستتسبب بمشاكل كبيرة في المجتمع العراقي المعروف بطابعه العشائري.

وقال الشهابي: إن عوائل أقارب الوزير أو عشيرته ستقوم بطلب مبلغ مالي أو ما يسمى بالفصل العشائري إذا تم إخراج هؤلاء من قبل أي مسؤول جديد يكون من غير العشيرة التي ينتمون إليها.

وأوضح أن الحل الأمثل لمنع هذه الظاهرة يكمن في أن يكون التعيين مركزيا من قبل مجلس الخدمة الاتحادي الذي تم إقرار قانونه قبل عدة أشهر من قبل البرلمان .

ودعا الشهابي هيئة النزاهة إلى ضرورة أن تقوم بالتدقيق في كل التعيينات التي تتم في دوائر الدولة العراقية لمنع تحولها إلى دوائر لعوائل محددة.

مع شحة الأدوية

رصد ٣٥ مرضا جديدا في جنوب العراق

بغداد / وكالات

زيادة انتشار الأمراض السرطانية في العراق هي حالة طبيعية وتأتي ضمن الظروف الحالية بكل معانيها من زيادة السكان وكثرة النفايات وكثرة أنواع السجائرفضلا عن غياب ابسط الخدمات ، والمعلبات المجهولة المنشأ و هذه الزيادة طبيعية قياسا بالأصابات السرطانية في الدول المجاورة والأقليمية للعراق أو حتى في كل أنحاء العالم.

حيث أعلن مدير تآلف المفكرين والعلماء والمثقفين لإنقاذ الإنسان والبيئة في البصرة أن العراق يحتاج إلى ٤ سنوات لوقف تدفق السميّات المسرطنة للأنهار والأهوار. وقال الدكتور قيس السلمان إن المنطقة تفتقر إلى متطلبات الإنقاذ من التقنيات والتقنيين والتمويل وتدريب أساتذة جامعات في دول متقدمة إذ أنّ مساحة التلوث في جنوب العراق تبلغ أكثر من ٨٥ ألف كم مربع فضلا عن أن العراق يفتقد إلى القاعدة العلمية والقاعدة الاجتماعية والسياسية والقانونية.

مبينا إن العراق بلد يمتلك آليات إنتاج الخلايا السرطانية عبر تراكم هذه السميّات في الهائمات الحيوانية والنباتية ومن ثم انتقالها لأنسجة الأسماك كذلك عبر لحوم الماشية والطيور والألبان ومشتقاتها وصولاً لإنتاج الخلايا السرطانية وإنتاج أجيال من الأمراض.

وأفاد إن مادة الكلوردين تستخدم كمبيد لحشرة الأرضة في مزارع البصرة والزبير ويتم امتصاصه من قبل الاثمار لتتحول بعد ذلك لحامل للسميات المسرطنة كذلك رمي الكلوردين في الآبار التي تستخدم لسقي الخضراوات وهذا الأخير يبقى تأثيره أكثر من عشرين عاماً، مشيرا إلى أن المياه الجوفية لم تسلم ايضا من تلك السميات.

مشيرا الى إن التلوث في العراق أطلق آلية إنتاج أمراض لا اسم ولا توصيف لها في منظمة الصحة العالمية، اذ انه ولغاية تموز ٢٠٠٨ رصدت منظمات دولية ٣٥ مرضاً جديدا في انهار واهوار العراق.

وفيما أكد متخصصون بالأمراض السرطانية ارتفاع نسبة الإصابة بهذه الأمراض في المنطقة الجنوبية من العراق بنسبة كبيرة تراوحت بين ٥٠٪ و ١٠٠٪ في عدد من أنواع السرطان، واعتبر مركز الأورام السرطانية جنوب العراق كل ما ينشر في وسائل الأعلام عن زيادة إنتشار الأمراض السرطانية في العراق جزءاً من الحرب الأعلامية ضد العراق،لكنه شكا من قلة الأدوية والمستلزمات الطبية الخاصة بتكوين المركز وضيق مكانه، لكن متخصصين وباحثين في الأمراض السرطانية اجمعوا على ارتفاع نسبة الإصابة بمرض السرطان في المنطقة الجنوبية. وحدد الدكتور عمران سكر حبيب أستاذ الوبائيات في جامعة البصرة نسبة الإصابة بالأمراض السرطانية في المدينة، قائلاً : إن نسبة الإصابة المسجلة في البصرة هي نحو ٧٠ إصابة لكل ١٠٠ ألف مواطن في السنة. وأضاف عمران أن نسبة الإصابة الحالية بالتأكيد أعلى مما كانت عليه قبل ١٠ سنوات أو قبل ٢٠ سنة بمعيار الإصابات أو الوفيات.

وعن تأثير الإشعاع واليورانيوم المنضب بانتشار الأمراض السرطانية قال الدكتور جواد العلي استشاري الأمراض الباطنية والأورام إن السرطانات التي لها علاقة بالإشعاع هي سرطانات الدم والعظم والكلية والرئة وأحياناً سرطانات الثدي وتوجد سرطانات الألياف التي لها علاقة وثيقة بوجود الاشعاع وبعد سنتين أو ثلاث ستظهر سرطانات الألياف والعظم. وأشار الباحث في التلوث الإشعاعي خاجاك بارتنيان إلى ظهور أنواع جديدة من الأمراض السرطانية لم تكن موجودة في السابق ، قائلاً: ظهرت لدينا أنواع سرطانية لم تكن موجودة سابقاً وأنواع أخرى كانت تصيب الإنسان في عمر الـ ٦٠ أو الـ ٧٠ عاماً لكنها تصيب الآن أعمار الـ ٢٠ أو الـ ٣٠ عاماً ، فضلاً عن التشوه الولادي الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى ولادات لا تشبه شكل الإنسان.

بشأن جاهزيتها لاستلام الملف الامني

آراء متباينة بقدرة القوات العراقية على تولي المهام في تكريت

بغداد /وكالات

رأى قائدان أمنيان عراقي وآخر أمريكي في مدينة تكريت أن القوات العراقية جاهزة لتولي المهام الأمنية كاملة في المدينة بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، فيما قال مواطنون: إن واشنطن جادة عندما سلمت العراقيين الملف الأمني لتكريت، بينما شكك آخرون بهذا الإجراء.

يقول قائد شرطة صلاح الدين اللواء حامد النامس إن قوات الشرطة ساهمت وبشكل كبير في استقرار الوضع الأمني في المحافظة إذ أفشلت مخططات المجاميع المسلحة وذلك بالتعاون مع قوات التحالف وقوات الجيش العراقي.

وأوضح النامس أن القوات المشتركة تمكنت من فرض سلطة القانون في مناطق كانت تفتقر إلى الأمن وذلك أسهم في تسلم الملف الأمني من الجانب الأمريكي، مؤكدا على حفظ الأمن وعدم إعطاء الفرصة لأي شخص بالإخلال في الوضع الأمني المستقر حاليا.

وأضاف أن القوات الأمنية في تكريت قادرة على حفظ الأمن بعد تسلم المهام الأمنية من قبل القوات المتعددة الجنسيات وهي مؤهلة لذلك الأمر ويكون دور المتعددة داعما لقواتنا.

وأردف بالقول: بعد أن تمكنت قوات الشرطة العراقية في تكريت من القضاء على اغلب المجاميع المسلحة تسلمت هذه القوات مسؤولية الملف الأمني من قوات التحالف خلال حفل رسمي أقيم بهذه المناسبة في قيادة شرطة تكريت وبحضور مسؤولين أمنيين من قوات التحالف والشرطة والجيش العراقيين فضلا عن حضور لمسؤولين محليين وشيوخ عشائر المحافظة. وكانت محافظة صلاح الدين قد تسلمت الملف الأمني من القوات الأمريكية في ١٩ من الشهر الجاري بحضور كبار المسؤولين بالمحافظة.فيما يقول الجنرال ساند ريس قائد قوات التحالف في تكريت: إن قواته سيكون لها دور دعم لوجستي للقوات الأمنية، مبينا أن قوات الشرطة سوف تكون مهمتها حفظ الأمن في داخل المحافظة والمدن الكبرى.

وتابع بالقول: وسوف نقدم لهم الدعم الكافي إلى جانب تقديم المساعدات للقرى والمناطق التي تحتاج خدمات في قطاعات مختلفة.في حين يقول قصي خلف (٣٤عاما)، مواطن، لـ(آكانيوز): إن تسليم الملف الأمني للشرطة العراقية في تكريت من قبل قوات التحالف هو خطوة جادة نحو تنفيذ بنود الاتفاقية الأمنية المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية من المدن مع نهاية شهر حزيران المقبل.

ويضيف خلف على تلك القوات عدم القيام بأية عمليات دون إشراف قوات عراقية، كون هذه القوات تعمل وفق ما تراه مناسبا على ارض الواقع، متابعا ولهذا يجب عدم شن أية عملية دون موافقة ومرافقة عراقية كي لا تقع في أي أخطاء جديدة وتمهد إلى جلاء قواتها من عموم الأراضي العراقية وفق بنود الاتفاقية.

ووقع العراق والولايات المتحدة الأمريكية في ١٣ من شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٨ اتفاقية طويلة الأمد تنظم تواجد القوات الأجنبية وانسحاباً تدريجياً للقوات الأمريكية ينتهي عام ٢٠١١.

وبحسب خطة الرئيس الأمريكي باراك اوباما فانه من المقرر أن تغادر القوات الأمريكية القتالية المدن والاقضية في نهاية حزيران تمهيدا لانسحاب القوات القتالية من العراق بحلول آب ٢٠١٠، في حين نصت الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق على مغادرة القوات الأمريكية العراق نهاية العام ٢٠١١.

بينما يقول سامي البلداوي، إن القوات الأمريكية سلمت الملف الأمني بالأوراق، وواقع الشارع يثبت العكس، حيث العجلات الأمريكية تجوب شوارع تكريت، وقواعدها ما تزال موجودة، وقبل أيام قلت وتساءلت ما الجديد في الأمر؟.

ويشكك البلداوي بتصريحات القادة العسكريين حول تسليم الملف الامني للقوات العراقية بقوله: إن القوات الأمريكية هي التي تتحكم في العمليات العسكرية.

ويضيف لـ(آكانيوز) سمعت تصريحات القادة العسكريين الأمريكيين تقول: إن القوات الأمريكية ستظل تعمل في المدينة لمساعدة القوات الأمنية وهي تقوم باعتقال وقتل المدنيين مثل ما حدث في مدينة الكوت حيث قتلت اثنين من عائلة احد شيوخ العشائر هناك.

وكانت محافظة واسط آخر المحافظات التي تسلمت ملفها الأمني من القوات الأمريكية في ٢٩ تشرين الأول الماضي، في حين كانت المثنى أول المحافظات التي تسلمت ملفها الأمني في ١٣ من شهر تموز عام ٢٠٠٦.

أما ضياء الشمري، مواطن، فلايتفق مع ما قاله القادة الميدانيون العراقيون والأميركيون قائلا: إن القوات العراقية غير جاهزة بعد، للدفاع عن المحافظة في حال تعرضها لأعمال مسلحة.

ويضيف أن (تكريت) تفتقر للعديد من المقومات التي تساهم في تسلم الملف الأمني، فهي تحتاج إلى قوات مساندة جوية عراقية والى تسليح خاص يؤهلها للدفاع عن المحافظة.

بدوره يقول المواطن سعد الناصري: نتمنى أن تكون القوات الأمريكية صادقة في نقل الملف الأمني للقوات العراقية وان تبقى في قواعدها، لان منظر العجلات الأمريكية وهي تجوب شوارع تكريت يثير تحفظنا، ونتمنى أن تغادر هذه القوات ارض بلادنا.

وتعتبر مدينة تكريت من المناطق الآمنة منذ صيف ٢٠٠٧ بعد تمكن افراد الصحوة والقوات العراقية من محاربة العناصر المسلحة وطردهم من المدينة، بحسب المسؤولين العسكريين .